

كتاب النكاح

- وهو: سنة
- وفعله مع الشهوة: أفضل من نفل^(١) العبادة^(٢).
- ويجب على: من يخاف الزنا^(٣) بتركه.
- ويسنُّ نكاحُ:
 - واحدة
 - دينة
 - أجنبية
 - بكرٍ
 - ولودٍ
 - بلا أمّ.
- وله نظرٌ:
 - ما يظهر غالباً
 - مراراً
 - بلا خلوة.
- ويحرمُ: التصريحُ بخطبة المعتدة من وفاة، والمبائنة
- دون: التعريض.
- ويباحان: لمن أبانها بدون^(٤) الثلاث؛ كرجعية.
- ويحرمان منها على غير زوجها.

(٢) في: «س» (العبادات).

(٤) في: «س» (دون).

(١) في: «س»، «ب» (نوافل).

(٣) في: «أ»، «س» (زنا).

- والتعريضُ:
- إني في مثلك لراغبُ
- وتُجيبُهُ: ما يُرْعَبُ عنكَ، ونحوِهِمَا.
- فَإِنْ أَجَابَ وَلِيٌّ مُجْبِرَةٌ أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمَجْبُورَةِ لِمُسْلِمٍ: حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبَتَهَا.
- وَإِنْ رُدَّ، أَوْ أُذِنَ، أَوْ جُهِلَتْ (١) الْحَالُ: جَازَ.
- وَيُسْنُّ الْعَقْدُ:
- يَوْمَ الْجُمُعَةِ
- مَسَاءً
- بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ (٢).

فَضَّلَ

[هي أركانِ النكاح]

- وأركانهُ:
- الزَّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ
- وَالْإِيجَابُ
- وَالْقَبُولُ.
- وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ يُحَسِّنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ:
- زَوْجَتُ، أَوْ أَنْكَحْتُ
- وَقَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ تَزَوَّجْتُ، أَوْ قَبِلْتُ.
- وَمَنْ جَهِلَهُمَا:
- لَمْ يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهُمَا
- وَكَفَاهَا مَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِكُلِّ لِسَانٍ.

(١) في: «س» (جهل).

(٢) حديث خطبة الحاجة المشهور. رواه الترمذي (١١٠٥) وغيره.

- فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ: لَمْ يَصَحَّ.
- وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْإِجَابِ: صَحَّ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ.
- وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ: بَطَلَ.

فَصَّلْ

[في شروط النكاح]

- وله شروطٌ:
- أَحَدُهَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ.
- فَإِنْ:
- أَسَارَ الْوَالِيَّ إِلَى الزَّوْجَةِ
- أَوْ سَمَّاهَا
- أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ [بِهِ] (١)
- أَوْ قَالَ: زَوْجَتُكَ بِنْتِي، وَلَهُ وَاحِدَةٌ لَا أَكْثَرَ: صَحَّ.

فَصَّلْ

- الثَّانِي: رِضَاهُمَا،
- إِلَّا:
- الْبَالِغَ الْمَعْتَوَةَ
- وَالْمَجْنُونَةَ
- وَالصَّغِيرَةَ (٢)
- وَالْبَكَرَ، وَلَوْ مَكْلَفَةً
- لَا الشَّيْبَ.
- فَإِنَّ الْأَبَّ وَوَصِيَّةَ فِي النِّكَاحِ: يُزَوِّجُهُمْ (٣) بغيرِ إِذْنِهِمْ؛ كَالسَّيِّدِ مَعَ إِمَائِهِ، وَعَبْدِهِ الصَّغِيرِ.

(٢) في: «أ» (والصغيرة).

(١) زيادة من: «س».

(٣) في: «س»، «ب» (يزوجانهم).

• ولا يُزَوَّجُ باقي الأولياء:

- صغيرة دون تسع
- ولا صغيراً
- ولا كبيرة عاقلة
- ولا بنت تسع
- إلا بإذنها
- وهو^(١): صِمَاتُ البكرِ، ونُطْقُ الثيبِ.

فَضَّلَ

• الثالث: الوليُّ

• وشروطه:

- التكليف
- والذكورية
- والحرية
- والرشد في العقد
- واتفاق الدين - سوى ما يُذكَرُ^(٢).
- والعدالة.

• فلا تُزَوَّجُ امرأة:

- نفسها
- ولا غيرها

• ويُقَدَّمُ:

- أبو المرأة في إنكاحها^(٣)
- ثم وصيه فيه

(١) الإذن.

(٢) هذا استثناء من اشتراط اتفاق الدين. (٣) في: «س»، «ب» (نكاحها).

- ثم جدُّها لأبٍ وإنَّ علا

- ثم ابْنُها

- ثم بنوه وإنَّ نزلوا

- ثم أخوها لأبوين

- ثم لأبٍ

- ثم بنوهما كذلك

- ثم عمُّها لأبوين

- ثم لأبٍ

- ثم بنوهما كذلك.

- ثم أقربُ [عَصْبَةٌ نَسَبًا]^(١)؛ كالإرث.

- ثم المولى المُنْعَمُ.

- ثم أقربُ عصبته نسباً.

- ثم ولاءً.

- ثم السلطانُ.

• فإن:

- عضلَ الأقربِ

- أو لم يكنْ أهلاً

- أو غابَ غيبةً منقطعةً لا تُقَطَّعُ إلا بكُلْفَةٍ ومشقَّةٍ:

- زَوْجَ الأبعدِ.

• وإنَّ زَوْجَ:

- الأبعدِ

- أو أجنبيٍّ من غيرِ عذرٍ: لم يصحَّ.

(١) هكذا في: «س»، وفي باقي النسخ (عصبة نسب).

الرابع: الشهادةُ

• فلا يصحُّ إلا:

- بشاهدين

- عدلين

- ذكرين

- مكلفين

- سميعين

- ناطقين.

• وليست الكفاءة^(١) وهي:

- دين،

- ومنصب، وهو: النسب، والحرية^(٢)

• شرطاً في صحته.

• فلو زوج:

- الأب عفيفةً بفاجرٍ

- أو عريّةً بعجميٍّ

- فلمن لم يرضَ من المرأة أو الأولياءِ الفسخُ.

باب المحرماتِ في النكاح

• تحرمُ أبدأ:

- الأمُّ

(١) في: «ب» (المكافات).

(٢) قوله: (وليست الكفاءة وهي دين ومنصب وهو النسب والحرية) ظاهر كلامه: أن الصناعة واليسار ليستا شرطاً في الكفاءة، وهو رواية، والمذهب: أنهما شرط، كما في الإقناع (٣/٣٣٣) والمتهى (٤/٨١).

- وكلُّ جدَّةٍ وإنْ علَتْ
- والبنْتُ
- وبنْتُ الابنِ
- وبتناهُمَا من حلالٍ وحرامٍ وإنْ سَفَلَتْ^(١)
- وكلُّ أُخْتٍ
- وابنتُهَا
- وبنْتُ ابنتِهَا^(٢)
- وبنْتُ كلِّ أُخٍ
- وبنْتُهَا
- وبنْتُ ابنِهِ
- وبنْتُهَا وإنْ سَفَلَتْ
- وكلُّ عَمَةٍ وَخَالَةٍ وإنْ علْنَا
- والملاعِنَةُ على المَلاعِنِ
- ويحرمُ بالرضاعِ ما يحرمُ بالنَّسبِ إلاَّ أُمَّ أُخْتِهِ وَأُخْتِ ابنِهِ.
- ويحرمُ بالعقدِ:
- زوجةُ أبيهِ
- وكلُّ جدِّ^(٣)
- وزوجةُ ابنِهِ وإنْ نزلَ،
- دون:
- بناتِهنَّ،
- وأمهاتِهنَّ.

(٢) في: «س» (بنتها).

(١) في: «س» (سفلن).
 (٣) أي تحرم: زوجة كل جد وإن علا.

- وتحرمُ:
- أمُّ زوجته، وجدَّاتها: بالعقد
- وبنَّتها، وبناتُ أولادها: بالدخول.
- فإنَّ:
- بانيَّةَ الزوجة،
- أو ماتت قبلَ^(١) الخلوة: أُبحنَ.

فَصَّلْ

[في الضرب الثاني من المحرمات]

- وتحرمُ^(٢) إلى أمدٍ:
- أختُ معتدَّتِهِ
- وأختُ زوجته
- وبنَّاهُما
- وعمَّاهُما
- وخالَّاهُما
- فإنَّ طَلَّقَتْ، وفَرَّغَتِ العدةُ: أُبحنَ.
- فإنَّ تزَوَّجَهُما في عقدٍ أو عقدينِ معاً: بَطَلَا
- فإنَّ تاخَّرَ أحدهُما، أو وقعَ في عِدَّةِ الأخرى وهي بائنٌ أو رجعيةٌ: بَطَلَا.
- وتحرمُ:
- المعتدَّةُ
- والمستبرأةُ من غيره
- والزانيةُ حتى تتوبَ، وتنقضي عدَّتُها
- ومطلَّقتهُ ثلاثاً حتى يطأها زوجٌ غيرهُ
- والمُحْرَمَةُ حتى تجلَّ.

(٢) في الأصل (ويحرم أمداً).

(١) في: «ب»: (بعد).

• ولا يَنْكحُ:

- كافرٌ مسلمةً
- ولا مُسَلِّمٌ - ولو عبداً - كافرةً^(١) إلا حُرَّةً كتابيةً^(٢).
- ولا يَنْكحُ حرٌّ مسلمٌ:
- أمةً مسلمةً
- إلا أن يخافَ عَنَتَ العزوبيةِ، لحاجةِ المتعةِ، أو الخدمةِ.
- ويعجزُ عن طَوْلِ حُرَّةٍ، أو^(٣) ثمنِ أمةٍ^(٤).

• ولا يَنْكحُ:

- عبدٌ سيِّدتهُ
- ولا سيِّدٌ أمتَهُ
- وللحرِّ نِكَاحُ: أمةِ أبيه، دون أمةِ ابنه.
- وليس للحرَّة: نِكَاحُ عبدٍ ولِدِها.
- وإنْ اشترى أحدُ الزوجينِ أو ولدَهُ الحرُّ أو مكاتبُهُ، الزوجَ الآخرَ، أو بعضَهُ: انفسَخَ نِكَاحُهُما.
- ومن حَرَّمَ وطؤها بعقدٍ حَرَّمَ بِمُلْكِ يَمِينِ إلا أمةً كتابيةً.
- ومن جمَع بين محلِّلةٍ ومحَرَّمةٍ في عقدٍ: صحَّ فيمنْ تحلُّ.
- ولا يصحُّ: نِكَاحُ خنثى مشكِلٍ قبلَ تَبَيُّنِ أمرِهِ.

(١) في: «ب» (كافرة ولو عبداً).

(٢) قوله: (ولا مسلم - ولو عبداً - كافرة إلا حرة كتابية) ظاهره: لا يشترط كون أبيها كتابيين، وهو إحدى الروايتين، ومشى عليها في الإقناع في أواخر أحكام أهل الذمة، والمذهب كما في المنتهى (٩٢/٤) وكما مشى عليه في الإقناع (٣٤٤/٣) في النكاح اشتراط كون أبيها كتابيين.

(٣) في الأصل: (و).

(٤) قوله: (ولا يَنْكح حر مسلم أمة مسلمة.. أو ثمن أمة) اشتراط العجز عن ثمن الأمة أحد الوجهين ومشى عليه في الإقناع (٣٤٥/٣)، والمذهب كما في المنتهى (٤/٩٤): أنه لا يشترط.

بَابُ الشَّرْطِ وَالْعِيُوبِ فِي النِّكَاحِ

• إذا شرطت:

- طلاق ضررتها
- أو [أن] ^(١) لا يتسرى
- ولا ^(٢) يتزوج عليها
- أو ^(٣) لا يُخْرِجَهَا من دارها أو بلدها
- أو شرطت: نقداً معيناً، أو زيادةً في مهرها: صحَّ.
- فإنْ خالفه: فلها الفسخ.

• وإذا زوجته وليته على أن يزوجه الآخر وليته ففعلها:

- ولا مهر: بطل النكاحان.
- فإن سُمي لهما مهر: صحَّ ^(٤).

• وإن تزوجها بشرط:

- أنه متى حلَّ لها للأول طلقها
- أو نواه بلا شرط
- أو قال: زوجتك إذا جاء رأس الشهر
- أو إن رضيت أمها
- أو إذا جاء غد فطلقها
- أو وقت ^(٥) بمدية: بطل الكلُّ.

(٢) في: «أ» (أو لا).

(١) الزيادة من: «س»، «ب».

(٣) في: «ب» (أو أن لا).

(٤) قوله: (فإن سمي لهما مهرأ صح) ظاهر كلامه: ولو كان قليلاً حيلة، وهو أحد الوجهين، والمذهب: أنه لا يصح حينئذ، جزم به في الإقناع (٣/٣٥٠) والمنتهى (١٠٠/٤).

(٥) في: «س»، «ب» (وقته).

فَضَّلَ

[في النوع الثاني من الشروط الفاسدة]

- وإن شرط:
 - ألا^(١) مهر لها
 - أو لا نفقة
 - أو أن يقسم لها أقلّ من ضرّتها
 - أو أكثر
 - أو شرط فيه خياراً
 - أو إن جاء بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما: بطل الشرط، وصحّ النكاح.
- وإن شرطها:
 - مسلمة فبانت كتابية
 - أو شرطها بكراً
 - أو جميلة
 - أو نسيبة
 - أو نفي عيب لا يفسخ به النكاح:
 - فبانت بخلافه: فله الفسخ.
- وإن عتقت:
 - تحت حرّ: فلا خيار لها.
 - بل^(٢) تحت عبد.

فَضَّلَ

[في العيوب في النكاح]

- ومن وجدت زوجها:
 - مجبواً

(٢) أي يثبت لها الخيار.

(١) في: «س»، «ب» (أن لا).

- أو بقي له ما لا يطاق^(١) به: فلها الفسخ.
- وإن ثبتت عنته بإقراره أو بينة على إقراره: أُجِّلَ سنةً منذُ تحاكمه، فإن وطئ فيها وإلا فلها الفسخ.
- وإن اعترفت أنه وطئها: فليس بعين.
- ولو قالت في وقت: رضيتُ به عنيًا: سقط خيارها أبدأ.

فَصَّلْ

[في بقية العيوب]

- والرتقُ
- والقرنُ
- والعقلُ
- والفتقُ
- واستطلاقُ بولٍ ونجوى^(٢)
- وقروحُ سيالةً في فرجٍ
- وبأسورٌ وناصورٌ
- وخصاءٌ
- وسيلٌ
- ووجاءٌ
- وكونُ أحدهما خنثى [واضحاً
- وجنونٌ]^(٣)، ولو ساعةً.
- وبرصٌ وجزامٌ:

(١) في: «أ» (يطأها).

(٢) في الأصل: ونحوه، والتصحيح من: «س».

(٣) الزيادة من: «س»، «ب»، «أ» إلا أن كلمة (واضحاً) غير موجودة في: «أ».

- يثبت بكل^(١) واحدٍ منهما: الفسخ، ولو حدث بعد العقد، أو كان بالآخر عيباً مثله.

- ومن رضي بالعيب أو وجدت منه دلالة مع علمه: فلا خيار له.
- ولا يتم فسخ أحدهما إلا بحاكم.
- فإن كان:

- قبل الدخول: فلا مهر

- وبعده: لها المسمى، ويرجع به على الغار إن وجد.

- والصغيرة، والمجنونة، والأمة: لا تزوج واحدةً منهن بعيب.
- فإن رضيت الكبيرةً مجبوبةً أو عتيبةً: لم تمنع، بل من:

- مجنون

- ومجدوم

- وأبرص

- ومتى علمت العيب أو حدث به: لم يُجبرها وليها على فسخه^(٢).

باب نكاح الكفار

• حكمه: كنكاح المسلمين،

• ويُقرؤون على فاسله:

- إذا اعتقدوا صحته في شرعهم

- ولم يرتفعوا إلينا.

• فإن:

- أتونا قبل عقده: عقدناه على حكمنا،

- وإن أتونا بعده، أو أسلم الزوجان والمرأة تبأح إذا^(٣): أقرأ.

(٢) في: «س»، «ب» (الفسخ).

(١) في: «س» (لكل).

(٣) في: «س» (إذن).

• وإن كانت ممن لا يجوزُ ابتداءً نكاحها: فُرقَ بينهما.

• وإن وطئَ حربيٌّ حربيةً:

- فأسلما

- وقد اعتقدها نكاحاً: أُقِرَّأ، وإلا فُسِّخَ.

• ومتى كانَ المهرُ:

- صحيحاً: أخذتهُ

- وإن كان فاسداً:

- وقَبِضَتْهُ: استَقْرَّ.

- وإن لم تَقْبِضْهُ، ولم يُسَمَّ: فُرضَ لها مهرُ المثلِ.

فَضَّلَ

[في أثر الإسلام على النكاح]

• وإن أسلمَ:

- الزوجانِ معاً

- أو زَوْجٌ كتابيةٌ: بقي^(١) نكاحُهُما.

• فإن أسلمتُ:

- هي

- أو أحدُ الزوجينِ غيرِ الكتابيين:

- قبلَ الدخولِ: بطلَ.

- فإن سَبَقَتْهُ: فلا مهرَ.

- وإن سَبَقَهَا: فلها نصفُهُ.

- وإن أسلمَ أحدهُما بعدَ الدخولِ: وَقَفَ الأمرُ على انقضاءِ العِدَّةِ.

- وإن^(٢) أسلمَ الآخرُ فيها^(٣):

(٢) في: «ب» (فإن).

(١) في: «س»، «ب» (فعلى).

(٣) أي: في العدة.

- دَامَ النِّكَاحُ
- وَلَا بَانَ فَسَخُّهُ مِنْذُ أُسْلِمَ الْأَوَّلُ.
- وَإِنْ كَفَرَا، أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدَّخُولِ:
- وَقَفَّ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ،
- وَقَبْلَهُ: بَطْلٌ.

بَابُ الصَّدَاقِ

- يُسَنُّ:
- تَخْفِيفُهُ.
- وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ
- مِنْ أَرْبَعِمِائَةِ دَرَاهِمٍ إِلَى خَمْسِمِائَةٍ.
- وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً: صَحَّ مَهْرًا، وَإِنْ قَلَّ.
- وَإِنْ أَصْدَقَهَا:
- تَعْلِيمَ قُرْآنٍ: لَمْ يَصَحَّ،
- بَلْ فِقْهٍ، وَأَدَبٍ، وَشَعْرٍ مَبَاحٍ مَعْلُومٍ.
- وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَاقَ ضَرْبَتِهَا: لَمْ يَصَحَّ، وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلِهَا.
- وَمَتَى بَطَلَ الْمَسْمِيُّ: وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

فَضَّلَ

[شُرُوطِ الْأَبِ وَغَيْرِهِ فِي الصَّدَاقِ]

- وَإِنْ أَصْدَقَهَا:
- أَلْفًا؛ إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا
- وَأَلْفَيْنِ؛ إِنْ كَانَ مَيْتًا: وَجِبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.
- وَعَلَى: إِنْ [كَانَتْ] ^(١) لِي زَوْجَةً بِالْفَيْنِ أَوْ لَمْ تَكُنْ بِالْفِ: يَصَحُّ بِالْمَسْمِيِّ.

(١) الزيادة من: «س»، «ب».

- وإذا^(١) أَجَلَ الصَّدَاقِ أو بَعْضُهُ: صَحَّ،
- فَإِنَّ عَيْنَ أَجَلًا وَإِلَّا مَحَلُّهُ^(٢) الْفَرْقَةُ.
- وَإِنْ أَصَدَّقَهَا مَالًا مَفْصُوبًا، أو خَنْزِيرًا وَنَحْوَهُ: وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ.
- وَإِنْ وَجَدْتَ الْمَبَاحَ مَعِيًّا: خُيِّرْتَ بَيْنَ أَرْشِهِ، وَقِيَمَتِهِ.
- وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَبِيهَا: صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ.
- فَلَوْ طَلَّقَ: قَبْلَ الدَّخُولِ، وَبَعْدَ الْقَبْضِ:
- رَجَعَ بِالْأَلْفِ^(٣)
- وَلا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ لَهَا.
- وَلَوْ شَرِطَ ذَلِكَ لِغَيْرِ الْأَبِ: فَكُلُّ الْمَسْمُومِ لَهَا.
- وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَلَوْ ثِيَابًا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا: صَحَّ، وَإِنْ كَرِهَتْ^(٤).
- وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلِيٍّ غَيْرُهُ:
- بِإِذْنِهَا: صَحَّ
- وَإِنْ لَمْ تَأْذِنْ: فَمَهْرُ الْمَثَلِ.
- وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرِ الْمَثَلِ أو أَكْثَرَ: صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ
- وَإِنْ كَانَ مَعْسِرًا: لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ.

فَضَّلَ

[فِي تَمَلُّكِ الْمَرْأَةِ لِلصَّدَاقِ]

- وَتَمَلُّكُ الزَّوْجَةِ^(٥) صَدَاقُهَا: بِالْعَقْدِ
- وَلِهَا نِمَاءُ الْمَعِينِ قَبْلَ قَبْضِهِ^(٦)
- وَضِدُّهُ بَضْدُهُ.

(٢) فِي: «أ»، «س»، «ب»: فَمَحَلُّهُ.

(١) فِي: «ب» (وَإِنْ).

(٣) فِي: «أ» (بِالْف).

(٤) عِبَارَةٌ (وَإِنْ كَرِهَتْ) سَاقِطَةٌ مِنْ: «س»، «ب».

(٥) فِي: «أ»، «س»، «ب»: الْمَرْأَةُ. (٦) فِي: «س» (الْقَبْض).

- وَإِنْ تَلَفَ :
- فمن ضمانها
- إلا أن يمنعها زوجها قبضه فيضمن^(١).
- ولها التصرف فيه.
- وعليها زكاته.
- وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ الخُلُوةِ :
- فله نصفه حكماً
- دون نمائه المنفصل
- وفي المتصل له نصف قيمته، بدون نمائه.
- وَإِنْ اِخْتَلَفَ :
- الزوجان
- أو ورثتهما
- في قدر: الصداق، أو عينه، أو فيما يستقر به:
- فقوله
- وقولها في قبضه^(٢).

فَضَّلَ

[في أحكام المفوضة]

- ^(٣) يَصْحُ :
- تفويض البضع، بأن يزوج الرجل ابنته المجبرة، أو تأذن امرأة لوليها أن يزوجه بلا مهر.
- وتفويض المهر: بأن يزوجه على ما يشاء أحدهما أو أجنبي، فلها^(٤)

(١) في: «س» (فيضمنه).

(٢) في: «س»، «ب» (وفي قبضه فقولها). (٣) في: «أ» (ويصح).

(٤) في: «س» (ولها).

مهرُ المثلِ بالعقدِ، ويفرضُهُ الحاكمُ بقدرِهِ بطلبِهَا، وإنْ تراضيا قبلَهُ على مفروضٍ جازٍ، ويصحُّ إبراءُهَا من مهرِ المثلِ قبلَ فرضِهِ^(١).

• ومن ماتَ منهُمَا قبلَ الإصَابَةِ والفرضِ:

- وِرثُهُ الآخَرُ

- ولَهَا مهرُ نسائِهَا.

• وإنْ طَلَّقَهَا:

- قبلَ الدخولِ:

- فلها المتعة^(٢) بقدرِ يُسِرِّ زَوْجِهَا وَعُسْرِهِ

- ويستقرُّ مهرُ المثلِ بالدخولِ.

- وإنْ طَلَّقَهَا بَعْدَهُ: فلا متعة.

• وإذا^(٣) افترقا في الفاسدِ:

- قبلَ الدخولِ والخلوةِ: فلا مهرَ.

- وبعدَ أحدهما: يجبُ المسمَى.

• ويجبُ مهرُ المثلِ:

- لمن وطئت بشبهةٍ

- أو زناً كُرْهاً.

• ولا يجبُ معه أُرْشُ بكَارَةِ.

(١) عبارة: (بطلبها وإن تراضيا قبله على مفروض جاز، ويصح إبرؤها من مهر المثل قبل فرضه) ساقط من: «س»، «ب». وموجودة في: «أ» إلا أنه قال (على شيء) بدل (على مفروض).

(٢) قوله: (وإن طلقها قبل الدخول فلها المتعة) هذا المذهب كما في الإقناع (٣/٣٩٤) والمتنهي (٤/١٥٩)، وهو إحدى الروايتين، وعنه: يجب لها نصف مهر المثل. قال في الإنصاف: وهو المذهب.

(٣) في: «ب» (فإذا).

• وللمرأة:

- منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال.
- فإن كان مؤجلاً، أو حلَّ قبل التسليم، أو سلَّمت نفسها تبرعاً:
- فليس لها منع^(١).
- فإن أعسرَ بالمهر الحال: فلها الفسخ، ولو بعد الدخول^(٢).
- ولا يفسخه إلا حاكم^(٣).

باب وليمة العرس

- تُسنُّ: ولو^(٤) بشاة، فأقل.

• وتجب:

- في أول مرة
- إجابةً مسلم
- يحرم هجره
- إليها: إن عيَّته، ولم يكن ثم منكر.
- فإن:

- دعا الجفلى
- أو في اليوم الثالث
- أو دعاه ذمي:
- كُرِهت الإجابة.

(١) في: «س»، «ب» (منعها).
(٢) قوله: (فإن أعسرَ بالمهر الحال: فلها الفسخ ولو بعد الدخول) ظاهر كلامه ولو تزوجته عالمة بعسرتة، وهو أحد الوجهين، والمذهب: إن كانت عالمة بعسرتة لم يكن لها الفسخ. جزم به في الإقناع (٣/٣٩٨) والمنتهى (٤/١٦٤).
(٣) في: «ب» (الحاكم).
(٤) كلمة: (ولو) سقطت من: «س»، «ب».

- وَمَنْ صَوْمُهُ:
- وَاجِبٌ: دعا وانصرف.
- وَالْمَتَنفِلُ:
- يُفْطَرُ؛ إِنَّ جَبْرَ (١)(٢)
- وَلَا يَجِبُ: الْأَكْلُ.
- وَإِبَاحَتُهُ: تَتَوَقَّفُ (٣) عَلَى صَرِيحِ إِذْنٍ، أَوْ قَرِينَةٍ.
- وَإِنْ عَلِمَ:

- أَنْ تَمَّ مَنكَرًا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ حَضَرَ وَغَيْرَ (٤)

- وَإِلَّا أَبِي.

- وَإِنْ حَضَرَ تَمَّ عَلِمَ [بِهِ] (٥) أَزَالَهُ،

- فَإِنْ دَامَ لِمَعْجَزِهِ [عَنَهُ] (٦): انصَرَفَ.

- وَإِنْ عَلِمَ بِهِ، وَلَمْ يَرَهُ، وَلَمْ يَسْمَعَهُ: خَيْرٌ.

• وَيُكْرَهُ (٧): النَّثْرُ وَالتَّقَاطُطُ.

• وَمَنْ أَخَذَهُ أَوْ وَقَعَ فِي حَجْرِهِ: فَلَهُ.

• وَيُسْنُ:

- إِعْلَانُ النِّكَاحِ

- وَالذَّفُّ فِيهِ لِلنِّسَاءِ.

(١) في: «ب» زيادة (قلب أخيه).
 (٢) قوله: (يفطر إن جبر) هذا أحد الوجهين ومشى عليه في الإقناع (٣/٤٠٢)؛ لكن في المنتهى (٤/١٦٩) استحباب الأكل مطلقاً جبر قلب داعيه أو لا. وعبارة: (ويستحب أكله ولو صائماً لا صوماً واجباً). ١. هـ.
 (٣) في: «ب»، «س» (متوقفة).
 (٤) في: «س»، «ب» (وغيره).
 (٥) الزيادة من: «س»، «ب». (٦) الزيادة من: «س»، «ب». (٧) في: «ب»، «س» (وكره).

باب عِشْرَةِ النِّسَاءِ

- يلزَمُ الزَّوْجِيْنَ: العِشْرَةُ بالمَعْرُوفِ.
- وَيَحْرَمُ:
- مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَلْزَمُهُ لِلآخَرِ.
- وَالتَّكْرَهُ لِبَدْلِهِ.
- وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ: لَزِمَ تَسْلِيمُ الْحَرَّةِ الَّتِي يُوطَأُ مِثْلَهَا فِي بَيْتِ الزَّوْجِ؛ إِنْ طَلَبَهُ.
- وَلَمْ تَشْتَرِطْ: دَارَهَا، [أَوْ بَلَدَهَا] ^(١).
- وَإِذَا اسْتَمْتَهَلَ أَحَدُهُمَا:
- أُمِّهَلِ الْعَادَةَ وَجُوبًا.
- لَا لِعَمَلِ جَهَازٍ ^(٢).
- وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْأَمَةِ: لَيْلًا فَقَطْ.
- وَيَبَاشِرُهَا:
- مَا لَمْ يَضُرَّ [بِهَا] ^(٣).
- أَوْ يَشْغَلَهَا عَنْ قَرْضٍ.
- وَهِيَ السَّفَرُ بِالْحَرَّةِ؛ مَا لَمْ تَشْتَرِطْ ضَدَّهُ.
- وَيَحْرَمُ وَطُؤُهَا فِي:
- الْحَيْضِ
- وَالذَّبْرِ.
- وَهِيَ إِجْبَارُهَا - وَلَوْ ذِمِّيَّةً ^(٤) - عَلَى غُسْلِ:
- حَيْضِ

(٢) جهاز: بفتح الجيم وكسرهما.

(١) الزيادة من: «س»، «ب».

(٣) الزيادة من: «س». وفي: «أ» يضرها.

(٤) عبارة: (ولو ذميمة) ساقطة من: «س»، «ب».

- ونجاسة
- وأخذ ما تعافه النفس من شعرٍ وغيره.
- ولا تُجبرُ الذميمةُ على غُسلِ الجنابةِ^(١).

فَضَّلَ

[في أحكام المبيت، والجماع، ولزوم المنزل]

- ويلزمه: أن يبيتَ عندَ الحرةِ ليلةً من أربع.
- و^(٢)ينفردُ إنَّ أرادَ في الباقي.
- ويلزمه الوطء:

- إنَّ قَدِرَ
- كلَّ ثُلثِ سنةٍ، مرةً.

- وإنَّ سافرَ:

- فوقَ نصفِها
- وطلبتَ قدومه
- وقَدِرَ: لَزِمَهُ.

- فإنَّ أبى أحدهُما:

- فُرِّقَ بينهما
- بطلبِها.

- وتُسَنُّ:

- التسميةُ عندَ الوطءِ
- وقولُ الواردِ.

(١) قوله: (ولا تجبر الذميمة على غسل الجنابة) هذه رواية ومشى عليها في الإقناع (٣/٤٢٢)، والمذهب كما في المنتهى (٤/١٧٩): له إجبارها عليه.

(٢) سقط حرف (الواو) من: «أ».

• وتُكْرَهُ^(١):

- كثرة الكلام

- والتزُّع قبل فراغها

- والوطء بمرأى أحد^(٢)

- والتحدث به.

• ويحرم: جمع زوجتيه في مسكن واحد، بغير رضاها.

• ولَهُ:

- مُنْعَهَا [من]^(٣) الخروج من منزله.

- وَيُسْتَحَبُّ:

- يَأْذِنُهُ^(٤) أَنْ تَمْرُضَ مُحْرَمَهَا

- وَتَشْهَدَ جَنَازَتَهُ.

• وله مُنْعَهَا:

- من إجارة نفسها.

- ومن إرضاع ولدها من غيره إلا لضرورته^(٥).

فَضَّلَ

[في القَسَمِ]

• وعليه: أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسَمِ.

• لا في الوطء^(٦)

• وعمادُهُ اللَّيْلُ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَاراً^(٧).

• والعكس بالعكس.

(١) في: «أ»، «س» (يكره).

(٢) في: «ب» زيادة (ومسمعة).

(٣) الزيادة من: «س»، «أ»، «ب».

(٤) في: «ب» (إذنه).

(٥) في: «أ» (لضرورة).

(٦) عبارة: (لا في الوطء) ساقطة من: «ب».

(٧) في: «ب»، «س» (النهار).

• وَيَقْسِمُ:

- لحائضٍ

- ونفساءٍ

- ومريضةٍ

- ومعيبةٍ

- ومجنونةٍ مأمونةٍ

- وغيرها.

• وَإِنْ سَافَرْتُ:

- بلا إِذْنِهِ

- أو بإذنه في حاجتها

- أو أبت السفر معه

- أو المبيت عنده في فراشه: فلا قَسَمَ لها، ولا نفقة.

• ومن وهبت قَسَمَها لضررتها بإذنه، أو لهُ فجعَلَهُ لأخرى: جاز.

• فَإِنْ رَجَعْتُ: قَسَمَ لها مستقبلاً.

• ولا قَسَمَ:

- لإمائه،

- وأمها وأولاده، بل يطأ من شاء متى شاء.

• وَإِنْ تَزَوَّجَ:

- بكرًا: أقام عندها سبعا ثم دار.

- وثيبًا: ثلاثاً.

- وإن أحببت سبعا: فعل، وقضى مثلهن^(١) للبواقي.

(١) في: «أ» (وقضامن).

فَصَّلْ

[في النَّشُورِ]

• النَّشُورُ: معصيتها إياه فيما يجب عليها.

• فإذا ظهر منها أمارته:

- بأن لا تجيبه إلى الاستمتاع

- أو تُجيبه متبرمةً

- أو متكرهَةً:

- وعظماً

- فإن أصرت؛ هجرها:

- في المضجع ما شاء.

- وفي الكلام [ثلاثة] (١) أيام.

- فإن أصرت؛ ضربها غير مبرح.

باب الخلع

• من صحَّ تبرعه من زوجة، وأجنبي: صحَّ بذله لعوضه.

• فإذا كرهت:

- خُلِقَ زوجها

- أو خَلَقَهُ

- أو نقص دينه

- أو خافت إثمًا بترك حقه:

- أبيع الخلع

- وإلا كرهه، ووقع.

• فإن عضلها ظلماً للافتداء:

(١) الزيادة من: «س»، «أ»، «ب».

- ولم يكن ليزناها
- أو نشوزها
- أو تركها فرضاً: ففعلت.
- أو خالعت:
- الصغيرة
- والمجنونة
- والسفيهة

- و^(١) الأمة بغير إذن سيدها: لم يصح^(٢).
- وقع الطلاق رجعيًا إن كان: بلفظه^(٣)، أو نيته.

فَضَلَ

[فيما يقع به الخلع]

- والخلع بلفظ صريح الطلاق، أو كنيته، وقصده: طلاق بائن.
- وإن وقع بلفظ:
- الخلع
- أو الفسخ
- [أو الفداء]^(٤)
- ولم ينوه^(٥) طلاقاً:
- كان فسخاً لا ينقص عدد الطلاق.
- ولا يقع بمعتدة من خلع طلاق ولو واجهها به.
- ولا يصح: شرط الرجعة فيه.
- وإن خالعتها بغير عوض، أو بمحرّم: لم يصح.

(٢) في: «ب»، «س» (الخلع).

(٤) سقط من: «أ» (أو الفداء).

(١) في: «ب»، «س» (أو).

(٣) في: «ب»، «س» (بلفظ الطلاق).

(٥) في: «أ» (ينو).

- ويقع الطلاق رجعيًا: إن كان بلفظ الطلاق، أو نيته.
- وما صحَّ مهرًا: صحَّ الخلع به.
- ويكره: بأكثر مما أعطاهَا.
- وإن خالعت^(١) حاملً بنفقة عدتها: صحَّ.
- ويصحُّ بالمجهول.
- فإن خالعتُه على: حملٍ شجرتها، أو أمتهَا، أو ما في يدهَا، أو بيتها من دراهم^(٢)، أو متاع، أو على عبد: صحَّ.
- وله:
- مع عديم الحمل والمتاع والعبد: أقلُّ مسماهُ.
- [ومع]^(٣) عديم الدراهم: ثلاثة.

فَصَّلْ

[في تعليق الطلاق أو الخلع بالعوض أو تنجيزه به]

- وإذا قال: متى، أو إذا، أو إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق:
- طَلَّقْتَ بعطيتي،
- وإن تراخى.
- وإن قالت:
- اخلعتني على ألف، أو بألف، [أو لك ألف]^(٤) ففعل: بانث واستحقها.
- وطلقتني واحدة بألف فطلقتها ثلاثاً: استحقها.
- وعكسه بعكسه إلا في واحدة بقيت.

(١) في: «أ» (خالع)، وفي: «ب» (خلعت).

(٢) في: «س» (درهم).

(٣) الزيادة من: «س».

(٤) الزيادة من: «س»، «أ».

- وليس للأب:
- خَلَعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ
- وَلَا طَلَّاقُهَا
- وَلَا خَلَعُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا.
- وَلَا يُسْقِطُ الْخَلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحَقُوقِ.
- وَإِنْ عَلَّقَ طَلَّاقُهَا بِصِفَةٍ:
- ثُمَّ أَبَانَهَا فَوُجِدَتْ
- ثُمَّ نَكَحَهَا فَوُجِدَتْ بَعْدَهُ: طَلَّقَتْ كَعِتْقٍ، وَإِلَّا فَلَا.